

الاطار المؤسسي والترابط بين قطاعي الزراعة والمياه في تحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها في جمهورية العراق

يعتبر الأمن الغذائي مسؤولية وطنية وان إي خطط أو استراتيجيات للأمن الغذائي لابد وان تكون وطنية في الإعداد والتصميم وذات إبعاد إقليمية وتشاوريه مع دول المنطقة، وان الجهات المعنية بالأمن الغذائي هي وزارات (الزراعة، الموارد المائية، التجارة) إضافة إلى الجهات الساندة.

ومن خلال خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧ التي كان من أهدافها تطوير وتنمية زراع الحنطة، الشعير، الشلب، الذرة الصفراء، البطاطا، الطماطة، البصل، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء (الدواجن، الأسماك)، الحليب، بيض المائدة)، والتي تصب في تحقيق أمن غذائي متوازن كذلك شكلت عدد من اللجان المعنية بتحقيق الأمن الغذائي ممثلة بجميع القطاعات من الزراعة والمياه والجهات الساندة الاخرى ومنها:

- فريق إعداد إستراتيجية للأمن الغذائي.
- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- اللجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي.

الجهات العاملة على تحقيق الأمن الغذائي

١. وزارة الزراعة / على الرغم من إن الزراعة في العراق تشكل ما نسبته ٩٥% منها قطاع خاص وان الدولة تتدخل في التوجيه وإعداد الاستراتيجيات والسياسات من خلال وزارة الزراعة التي تدعم النشاطات الزراعية من خلال عدد من المشاريع والبرامج.
٢. وزارة الموارد المائية / من خلال توفر مياه الري إلى الأراضي الزراعية ويعتبر قطاع تجهيز مياه الري شبه مجاني إذ تتكفل الدولة بكافة مشاريع الري والاستصلاح والخزن والسدود والتشغيل ... الخ
٣. وزارة التخطيط / والتي تعتبر نقطة الارتباط بين الوزارات أعلاه من خلال التنسيق للخطط الاستراتيجية وتوفير الأموال والمتطلبات اللازمة لإنجاح المشاريع.
٤. وزارة التجارة / من خلال توزيع مفردات البطاقة التموينية والتي بدء العمل بها منذ عام ١٩٩١ ولحد الان

مؤشرات الأمن الغذائي:

تم تحديد واعتماد بعض المؤشرات واتي من خلالها يمكن قياس ما تحقق من الامن الغذائي وهذه تتمثل بـ:

١. نسبة استهلاك الغذاء من الأنفاق الأسري.
٢. نسبة السكان تحت خط الفقر.
٣. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
٤. متوسط نصيب الفرد من الأسعار الحرارية
٥. الإنفاق الحكومي على البحوث والتنمية الزراعية من مجمل التخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي.

آليات التنسيق بين قطاع الزراعة والمياه ومدى فعاليتها:

- هناك استراتيجيات تم إقرارها رسمياً للتنسيق ما بين قطاع الزراعة والموارد المائية وهذه تتمثل بـ:
١. الدراسة الإستراتيجية للمياه والأراضي والتي تم إعدادها من وزارة الموارد المائية لغاية عام ٢٠٣٥.
 ٢. الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة لغاية عام ٢٠٢٥.
 ٣. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧ والتشباك بين قطاعي المياه والزراعة.
 ٤. اللجنة الوطنية العليا للمياه.
 ٥. كما وتشارك السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب من خلال دراسة وإقرار القوانين الخاصة بالزراعة والمياه من خلال لجنة الزراعة والمياه.

التحديات التي تواجه قطاع المياه

- من المتوقع انخفاض إيرادات المياه الواصلة إلى العراق عام / ٢٠٣٥ مقارنة مع عام ٢٠١٥ بـ ١٧,٦ مليار م^٣ ونسبة تصل الى ٢٣ % وان من أهم هذه التحديات في هذا المجال:
١. التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية وتقسم إلى:
أ- تأثيرات خارجة عن السيطرة تتمثل بالتغيرات المناخية المتعلقة بالنظام الشمسي وحركة الأرض.
ب- تأثيرات إنسانية نتيجة ظاهرة الجفاف والتصحر ونتيجة عن تدخل الإنسان في الطبيعة.
 ٢. التحديات المتعلقة بدول الجوار وتلوث المياه.
 ٣. تحديات الإدارة المائية والتي تتمثل بوجود ضائعات في النقل تصل إلى ٣٣% وضائعات حقلية تصل إلى ٣٥ % وبذلك تكون مجموع الضائعات في المياه تصل تقريبا الى ٦٠ – ٧٠ % وعليه تكون كفاءة الري بحدود ٣٠-٤٠ %.

تحديات نمو وتطور الإنتاج الزراعي

١. تردي الأوضاع الأمنية في العراق.
٢. عزوف الفلاحين عن زراعة أراضيهم.
٣. التدهور المستمر في نوعية المياه والأراضي.
٤. الزحف العمراني وتفتت الملكية الزراعية
٥. ارتفاع أسعار المستلزمات الإنتاج الزراعي (بذور، سماد، مواد مكافحة، محروقات، أعلاف)
٦. المنافسة الشديدة مع المنتجات المستوردة.
٧. التقلبات المناخية وتكرار سنوات الجفاف وقلة الهطولات المطرية.

وبذلك فإن من أهم اسباب انخفاض الإنتاج الزراعي

١. قلة الموارد المائية وتدني كفاءة الري والاستخدام غير الرشيد لموارد الأرض والماء.
٢. ضعف آليات المتابعة والتقييم الزراعية.
٣. ضعف سياسات التسويق الزراعي وغياب الإجراءات المحلية التي تضبط الجودة ومعايير الإنتاج.

مدى مشاركة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي

يشارك القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢ % إلى ٣ % للسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٥

الإجراءات التكيفية المطلوبة لقطاع المياه في العراق

١. إعادة تأهيل سد الموصل لضمان استقراره.
٢. إدخال طرق المكننة الحديثة وطرق الري الحديثة.
٣. توسيع بعض النواظم والقنوات لاستيعاب أكبر كميات من المياه.
٤. العمل على زيادة عدد منشآت معالجة المياه.
٥. تحسين وتوسيع شبكة انابيب المياه.
٦. التوسع في عدد منشآت الصرف الصحي وطرق معالجتها.
٧. تحسين برامج نوعية المياه.
٨. تأهيل مشاريع الري الكبرى وربطها بمصببات المبال.

الإجراءات التكيفية المطلوبة للزراعة

يعتبر المزارعون وصغار الفلاحين ومربي الماشية وجميع الفئات المرتبطة بالإنتاج الزراعي أبرز المتأثرين بصورة مباشرة من تداعيات التغير المناخي على الزراعة، ولغرض تكييف الوضع الزراعي الى الاحسن يتطلب مجموعة من الاجراءات تتمثل بـ:

١. استخدام وسائل الري الحديثة.
٢. إنشاء محطات مراعي ومشاريع تثبيت الكثبان الرملية والواحات الصحراوية اعتمادا على مياه الأمطار والمياه الجوفية
٣. نشر محطات مراقبة الطقس والمناخ الزراعي إلا انه ما زالت هناك حاجة لاتخاذ المزيد من إجراءات التكيف مثل تحسين إدارة الزراعة المطرية باستخدام الري التكميلي.
٤. رفع كفاءة الري في الزراعة المروية.
٥. استنباط أصناف محاصيل متحملة للجفاف والملوحة.
٦. تعزيز قدرات خزن محاصيل الحبوب.
٧. حفر الآبار المائية لغرض شرب الحيوانات ورعي الماشية في المناطق الصحراوية.
٨. العمل على تطوير سلالات الماشية المتكيفة للتغيرات المناخية ومقاومة الأمراض.
٩. استخدام أساليب مكافحة متكاملة للآفات الزراعية وتقليل الاعتماد على المبيدات الحشرية.
١٠. العمل على تطوير سلالات الماشية متكيفة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض وذات إنتاجية عالية وتشجيع البحوث والدراسات الخاصة بأثر التغيرات المناخية على الزراعة وطرق التكيف بالإضافة إلى إنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن.